المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

ملخص القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبى الوطنى
شركة مساهمة مصرية
وتقرير مراقبا الحسابات
عن السنة المالية المنتهية
فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة E&Y
محاسبون قانونيون

MAZARS مصطفى شوقى
محاسبون قانونيون

تقرير مراقبى الحسابات

الى السادة / مساهمى بنك الامارات دبى الوطنى "ش.م.م"

راجعنا القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبى الوطنى "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والتى استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة، وذلك طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية السارية. وحسبما هو وارد بتقريرنا المؤرخ فى ٥ فبراير ٢٠١٥ فقد أبدينا رأيا غير متحفظ على القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ والتى استخرجت منها القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة.

ومن رأينا أن القوائم المالية المجمعة الملخصة المرفقة تتفق – فى كل جوانبها الهامة – مع القوائم المالية المجمعة الكاملة للبنك عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

ومن أجل الحصول على تفهم أشمل للمركز المالى للمجموعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ وكذا عن نطاق أعمال مراجعتنا، يقتضى الأمر الرجوع إلى القوائم المالية المجمعة الكاملة للمجموعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وتقريرنا عليها.

القاهرة في ٥ فبراير ٢٠١٥

مراقبا الحسابات

المتضامنون للمحاسبة والمراجعة
A Member of Ernst & Young Global
الطريق الدائرى - القطامية - ليبيا

حسام نصر
رقم القيد فى الهيئة العامة للرقابة المالية "٨٢"
المتضامنون للمحاسبة و المراجعة E&Y
محاسبون قانونيون ومستشارون

رشاد حسنى
س.م.م. "٥٢٧٤"
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
زميل جمعية الضرائب المصرية
MAZARS مصطفى شوقى

بنك الامارات دبى الوطنى (شركة مساهمة مصرية)
الميزانية المجمعة فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
الأصـــــول		
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	١ ٣٢٠ ٩٢٩	٢ ٠٥٦ ٨٢٢
أرصدة لدى البنوك	٨ ٧٧٦ ٠٩٣	٦ ٩١٦ ٠٢٨
أذون خزانة	١ ٨٩٠ ٦٥٥	١ ٢٦٠ ٧٦٨
قروض و تسهيلات العملاء (بالصافى)	٧ ١٥٨ ٨٥٧	٦ ٤٧٧ ٥٧٠
مشتقات مالية	١ ٢٠٥	١١ ٢١٧
أصول مالية بغرض المتاجره	٥ ٥٤٠	٥ ٩٥٧
استثمارات مالية متاحة للبيع	٤ ٤٢١ ٧٤٧	٢ ٨٥٠ ٢١٦
اصول غير ملموسة	٨ ٠٧١	١٣ ٩٧٧
أصول اخرى	٢٢١ ٣٠٤	١٥٤ ٣٢٤
الأصول الثابتة المملوكة	٤٢٦ ٨٨٤	٤٣٩ ٧٨٣
الأصول الثابتة المؤجرة	١٤٠ ٧٦١	١٩٥ ٤٧١
اصول ضريبيه مؤجله	١ ٤١٤	-
اجمالى الأصول	٢٤ ٣٧٣ ٤٦٠	٢٠ ٣٨٢ ١٣٣
الالتزامـــات وحقوق الملكية		
الالتزامـــات		
أرصدة مستحقة للبنوك	١ ١٢٢ ٣٢٥	٦٠٨ ١٤٤
ودائع العملاء	٢٠ ٠١٩ ٧٢١	١٦ ٧٧١ ٢٤٦
مشتقات مالية	١ ٧٠٨	٤ ٢٧٢
التزامات اخرى	٤٨٨ ٤٧٠	٣٨٣ ٠٩٩
مخصصات اخرى	٦٩ ٢٣٠	٥٦ ١٧٤
إلتزامات ضرائب الدخل الجارية	١٢٦ ٤٥١	٧٥ ٥١٤
إلتزامات ضريبية مؤجلة	-	٨٩
اجمالـــى الالتزامات	٢١ ٨٢٧ ٩٠٥	١٧ ٨٩٨ ٥٣٨
حقوق الملكية		
رأس المال المصدر والمدفوع	١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠
احتياطيات	٨٠ ٧٧٤	١١٠ ٨٤٨
أرباح محتجزة	٧٦٤ ٥٣٧	٦٧٢ ٥١٩
اجمالى حقوق مساهمى البنك الأم	٢ ٥٤٥ ٣١١	٢ ٤٨٣ ٣٦٧
حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	٢٤٤	٢٢٨
اجمالى حقوق الملكية	٢ ٥٤٥ ٥٥٥	٢ ٤٨٣ ٥٩٥
اجمالى الالتزامات وحقوق الملكية	٢٤ ٣٧٣ ٤٦٠	٢٠ ٣٨٢ ١٣٣

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرا معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

جويلاوم جين مارى فان در تول

بنك الامارات دبى الوطنى (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل المجمعة - عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
عائد القروض والإيرادات المشابهة	١ ٧٣٩ ٦٦١	١ ٣٠٧ ٢٣٢
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(٨١٧ ٤٤٦)	(٦١٣ ٦٩٢)
صافى الدخل من العائد	٩٢٢ ٢١٥	٦٩٣ ٥٤٠
إيرادات الأتعاب والعمولات	٣١٢ ٢٦٩	٢٥١ ٥٤٠
مصروفات الأتعاب والعمولات	(٣٨ ٥٢٥)	(٢٩ ٥٨٥)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات	٢٧٣ ٧٤٤	٢٢١ ٩٥٥
إيرادات من توزيعات ارباح اسهم	٤٥٦	٣٧٠
صافى دخل المتاجرة	١٢٥ ١٣١	١٧٠ ٥٥٠
أرباح بيع إستثمارات مالية	٢٧ ٩٠٢	٣٢ ٩٤٣
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	(٣٥ ٧٠٥)	(٤٧ ٣٩٥)
مصروفات ادارية	(٦١٥ ٧٥٢)	(٥٧٤ ٠٠٤)
(مصروفات) ايرادات تشغيل أخرى	(٢٣ ٢٤٩)	٩ ٢٥٢
الربح قبل ضرائب الدخل	٦٧٤ ٧٤٢	٥٠٧ ٢١١
عبء ضرائب الدخل	(٢٠٣ ٢٥٨)	(١١٩ ٠٨٨)
صافى أرباح الفترة بعد ضرائب الدخل	٤٧١ ٤٨٤	٣٨٨ ١٢٣
يوزع كالتالى:		
نصيب مساهمى البنك الأم	٤٧١ ٤٦٨	٣٨٨ ١١٩
نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة	١٦	٤
صافى أرباح الفترة بعد الضرائب	٤٧١ ٤٨٤	٣٨٨ ١٢٣
ربحية السهم (جنيه/سهم) الاساسى	٢٥,٦٥	٢١,٢١

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرا معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

جويلاوم جين مارى فان در تول

بنك الامارات دبى الوطنى (شركة مساهمة مصرية)

قائمة التغير فى حقوق المساهمين المجمعة- عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤

(جميع المبالغ بالألف جنيه مصرى)

البيان	رأس المال	الإحتياطيات	أرباح محتجزة	إجمالى حقوق مساهمى البنك الأم	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطرة	الإجمالى
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	١ ٧٠٠ ٠٠٠	٤ ٥٥٠	٣١٤ ٧٨٤	٢ ٠١٩ ٣٣٤	١١٢٩	٢ ٠٢٠ ٤٦٣
توزيعات أرباح عام ٢٠١٢	-	-	(١٦ ٢٨٣)	(١٦ ٢٨٣)	-	(١٦ ٢٨٣)
المحول الى الأحتياطي الراس مالى	-	٧٦٩	(٧٦٩)	-	-	-
المحول الى الأحتياطى القانونى	-	١٣ ٢٨٨	(١٣ ٢٨٨)	-	-	-
المحول الى إحتياطى مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-	-	-
صافى التغير فى القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	٩٢ ١٩٧	-	٩٢ ١٩٧	-	٩٢ ١٩٧
شراء نصيب اصحاب الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	(٩٠٥)	(٩٠٥)
صافى ربح السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	-	-	٣٨٨ ١١٩	٣٨٨ ١١٩	٤	٣٨٨ ١٢٣
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١ ٧٠٠ ٠٠٠	١١٠ ٨٤٨	٦٧٢ ٥١٩	٢ ٤٨٣ ٣٦٧	٢٢٨	٢ ٤٨٣ ٥٩٥
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	١ ٧٠٠ ٠٠٠	١١٠ ٨٤٨	٦٧٢ ٥١٩	٢ ٤٨٣ ٣٦٧	٢٢٨	٢ ٤٨٣ ٥٩٥
توزيعات أرباح عام ٢٠١٣	-	-	(٣٦٠ ٠٠٠)	(٣٦٠ ٠٠٠)	-	(٣٦٠ ٠٠٠)
المحول الى الأحتياطي الرأسمالى	-	-	-	-	-	-
المحول الى الأحتياطى القانونى	-	١٩ ٤٠٦	(١٩ ٤٠٦)	-	-	-
المحول الى إحتياطى مخاطر بنكية عام	-	٤٤	(٤٤)	-	-	-
صافى التغير فى القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع بعد الضرائب	-	(٤٩ ٥٢٤)	-	(٤٩ ٥٢٤)	-	(٤٩ ٥٢٤)
شراء نصيب أصحاب الحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-
صافى ربح السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	-	-	٤٧١ ٤٦٨	٤٧١ ٤٦٨	١٦	٤٧١ ٤٨٤
الرصيد فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١ ٧٠٠ ٠٠٠	٨٠ ٧٧٤	٧٦٤ ٥٣٧	٢ ٥٤٥ ٣١١	٢٤٤	٢ ٥٤٥ ٥٥٥

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرا معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

جويلاوم جين مارى فان در تول

(جميع المبالغ بالآلف جنيه مصرى)

	إيضاح	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		٤ ٢٠١ ٦٠٠	٢ ٢٢٧ ٣٢٥
صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى أنشطة الاستثمار		(١ ٦٧٠ ٣٤٥)	(٩٧٧ ٢٦١)
صافى التدفقات النقدية المستخدمة فى انشطة التمويل		(٣٦٠ ٠٠٠)	(١٦ ٢٨٣)
صافى الزيادة فى النقدية وما فى حكمها خلال السنة		٢ ١٧١ ٢٥٥	١ ٢٣٣ ٧٨١
رصيد النقدية وما فى حكمها فى أول السنة		٧ ٩١٥ ٩٢٥	٦ ٦٨٢ ١٤٤
اجمالى النقدية وما فى حكمها فى آخر السنة		١٠ ٠٨٧ ١٨٠	٧ ٩١٥ ٩٢٥

- الإيضاحات المرفقة متممة للقوائم المالية وتقرا معها.

رئيس مجلس الإدارة

هشام عبد الله قاسم القاسم

العضو المنتدب

جويلاوم جين مارى فان در تول

١ - التأسيس والنشاط

يقدم بنك الامارات دبى الوطنى "ش.م.م" (البنك) وشركته التابعة "شركه الامارات دبى الوطنى للتأجير التمويلى" ويطلق عليهما معاً (المجموعة) - خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار وأعمال التأجير التمويلى في جمهورية مصر العربية والخارج.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٧، والذى حل محله القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ بإصدار قانون ضمانات وحوافز الاستثمار في جمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في شارع التسعين بالتجمع الخامس. ويرأس مجلس إدارة البنك السيد/ هشام عبد الله قاسم القاسم.

تأسست شركة بى إن بى باريبا للتأجير التمويلى – مصر في ٤ نوفمبر ٢٠٠٨ طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر العربية فى إطار أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ ولائحة التنفيذية. ويعتبر غرض الشركة الأساسى هو العمل في مجال التأجير التمويلى وفقا لأحكام المادة الثانية من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ بإصدار قانون التأجير التمويلى.

قام بنك بي ان بي باريبا فرنسا ببيع عدد ١٦.١٨٢.٨٤٧سهم من أسهمه ببنك بى إن بى باريبا "ش.م.م" لبنك الامارات دبى الوطني "ش.م.م" لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٥.٢%و ٤.٤% و ٠.٤% لكل من بنك الامارات دبى الوطنى و بنك مصروصندوق العاملين ببنك القاهرة على التوالى بموجب إخطارات نقل الملكية الصادرة من بورصة الأوراق المالية ،كما تم بيع أسهم بنك مصر و صندوق العاملين ببنك القاهرة بالكامل الى بنك الامارات دبى الوطنى و الامارات دبى الوطنى للاوراق المالية و الامارات للخدمات المالية فى ٤ سبتمبر ٢٠١٣ لتصبح نسب المساهمة في البنك ٩٩.٩٩٨%و ٠.٠٠١% و ٠.٠٠١% على التوالى .

تم تعديل اسم البنك فى السجل التجارى بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٤ من بنك بى ان بى باريبا" شركة مساهمة مصرية "ليصبح بنك الأمارات دبى الوطنى "شركة مساهمة مصرية"، كما تم تعديل اسم الشركة فى السجل التجارى بتاريخ ٢ مارس ٢٠١٤ من شركة بى ان بى باريبا للتأجير التمويلى" شركة مساهمة مصرية "ليصبح شركة الأمارات دبى الوطنى للتأجير التمويلى "شركة مساهمة مصرية".

تم إعتماد القوائم المالية للإصدار من قبل عضو مجلس الإدارة التنفيذى نيابة عن مجلس الإدارة. مع الاخذ فى الاعتبار ان الجمعيه العامة لمساهمى البنك لها الحق فى تعديل القوائم المالية بعد اصدارها .

- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية للمجموعة. وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

١- أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨، وعلى أساس التكلفة التاريخية معدلة بإعادة تقييم الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة وذلك للأصول والالتزامات المالية بغرض المتاجرة، والأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر والاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وجميع عقود المشتقات المالية.

وقد روعى فى إعداد هذه القوائم المالية المجمعة أحكام القوانين السارية ذات الصلة وتتضمن تلك القوائم أصول والتزامات وإيرادات ومصروفات المجموعة باستخدام طريقة التجميع الكلى للقوائم المالية للشركة التابعة وهى الشركة التى يمتلك البنك فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على سياساتها المالية والتشغيلية بغض النظر عن نوعية أنشطتها.وتقرأ القوائم المالية المستقلة للبنك مع قوائمة المالية المجمعة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالى للبنك وعن نتائج اعمالة وتدفقاتة النقدية والتغيرات فى حقوق ملكيتة

٢- أساس التجميع

الشركات التابعة

الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي تمتلك المجموعة القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية بغرض الحصول على منافع من أنشطتها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للبنك القدرة على السيطرة على المنشأة.

عند تجميع القوائم المالية للشركات التابعة يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غيرالمحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، وكذلك يتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال فى قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية لشركات المجموعة كلما كان ذلك ضروريا بما يضمن تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.
تتضمن القوائم المالية المجمعة لبنك الامارات دبى الوطنى القوائم المالية للشركة التابعة (شركة الامارت دبى الوطنى للتأجير التمويلى)، وتبلغ نسبة مساهمة البنك فيها ٩٩.٨%.

معاملات بيع وشراء أسهم الشركات التابعة بين المجموعة وأصحاب الحصص غير المسيطرة

تعتبر المجموعة معاملاتها مع أصحاب الحصص غير المسيطرة على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة. ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن بيع حصص المجموعة فى رأس مال الشركات التابعة إلى أصحاب الحصص غير المسيطرة وذلك في قائمة الدخل. وقد ينتج عن معاملات اقتناء المجموعة لحصص إضافية فى صافى أصول الشركات التابعة من أصحاب الحصص غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع فى الأسهم المقتناة والقيمة الدفترية للحصة الإضافية من صافي الأصول المقتناة فى الشركة التابعة.

٣- ترجمة العملات الأجنبية

٣-١ عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للمجموعة بالجنيه المصري وهو عملة التعامل والعرض للمجموعة.

٣-٢ المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات المجموعة بالجنيه المصري وتُثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة. ويتم ترجمة أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، ويتم الاعتراف بقائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وكذا بالفروق الناتجة عن ترجمتها ضمن البنود التالية :-
  - صافى دخل المتاجرة أو صافى الدخل من الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالنسبة للأصول / الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
  - إيرادات (مصروفات) أخرى بالنسبة لباقى البنود.
- يتم تحليل التغيرات فى القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الاجنبية المصنفة كاستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) ما بين فروق نتجت عن التغيرات فى التكلفة المستهلكة للاداه وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة. ويتم الاعتراف فى قائمة الدخل بالفروق المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف فى بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بباقى فروق التغير فى القيمة العادلة ببند احتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود ذات الطبيعة غير النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة فى ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف باجمالى فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن احتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بحقوق الملكية.

٤- **أذون الخزانة**

يتم عرض أذون الخزانة بالميزانية بتكلفة إقتنائها وتظهر بالميزانية بالقيمة الإسمية مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

٥- **الأصول المالية**

تقوم المجموعة بتبويب أصولها المالية بين التصنيفات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية متاحة للبيع. ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الاصول ويتحدد بمعرفة الإدارة فى تاريخ الاعتراف الأولي بها.

٥-١ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ومشتقات مالية.

- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها فى الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

- يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:

- إذا كان ذلك التبويب سيؤدى إلى منع أو الحد بدرجة كبيرة من تضارب القياس الذى قد ينشأ إذا تم تبويب المشتقة المالية بغرض المتاجرة فى الوقت الذى يتم فيه تبويب وقياس الأداة المالية محل المشتقة بالتكلفة المُستهلكة مثل القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة.
- إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية يشكل جزء من مجموعة تضم أصول أو التزامات مالية أخرى أو كلاهما يتم إدارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة وفقاً لإستراتيجية الاستثمار أو إدارة المخاطر وتعد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس.
- إذا كان الأصل المالى المراد تبويبه مثل أدوات الدين المحتفظ بها يمثل جزءاً من عقد يحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي ترتبط تدفقاتها النقدية إرتباطاً وثيقاً بالتدفقات النقدية لأداة الدين وكانت قواعد البنك المركزى تسمح بتويب الأداة المركبة ككل بما فى ذلك الأصل المالى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك فى قائمة الدخل ضمن بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر.

- لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية نقلاً من مجموعة الأدوات المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه مالية أخرى نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تصنيفها بمعرفة البنك عند نشأتها كأداة تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

٥-٢ القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا:

- الأصول التي تنوى المجموعة بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير (ويتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة) أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
- الأصول التي تبوبها المجموعة على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.
- الأصول التي لن تستطيع المجموعة بصورة جوهرية استرداد قيمة استثمارها الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٥-٣ الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلى بالنسبة للأصول المالية:-

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والاستثمارات المالية المتاحة للبيع والقروض والمديونيات وذلك فى تاريخ التسوية وهو التاريخ الذى يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة.

- يتم الاعتراف الأولى بالأصول المالية - بخلاف تلك التى يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل ضمن بند "صافى دخل المتاجرة".

- تقوم المجموعة باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك ذلك الأصل وكذا كل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريبا الى طرف اخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بسدادها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.

- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات بالتكلفة المُستهلكة.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في السنة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية.

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المُستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للمجموعة في تحصيلها.

- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المُعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم المقبولة. ويتضمن ذلك استخدام معاملات محايدة حديثة، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المُبوبة متاحة للبيع، يتم قياسها بالتكلفة بعد خصم أى اضمحلال فى القيمة.

٦- <u>المقاصة بين الأدوات المالية</u>

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كانت المجموعة لها حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت لديها النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

٧- <u>أدوات المشتقات المالية</u>

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. ويتم تحديد القيمة العادلة من خلال الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة

ونماذج تسعير الخيارات حسب الأحوال. ويتم الاعتراف بالمشتقات كاصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو كالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

يتم فصل المشتقات المالية التى تتضمنها أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل بالسندات القابلة للتحويل الى أسهم، ومعالجتها كمشتقات مستقلة إذا ما انطبق عليها تعريف المشتقة المالية وعندما لا تكون خصائصها الاقتصادية ومخاطرها لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وبشرط ألا يكون ذلك العقد المركب مبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات فى القيمة العادلة للمشتقات المالية على ما إذا كانت المشتقة مخصصة كأداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. وتقوم المجموعة بتخصيص بعض المشتقات لتغطية المخاطر التى تتعرض لها كما يلى:

- تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
- تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).

٨- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى للاستثمارات التى تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

وطريقة معدل العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأداة دين سواء كانت أصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات أو تكاليف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل كلما كان ذلك مناسباً وذلك للوصول إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي فى تاريخ الاعتراف الأولى. وعند حساب معدل العائد الفعلي يتم تقدير التدفقات النقدية بناءً على كافة شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية. وتتضمن طريقة حساب معدل العائد الفعلى كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد والتي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وتتوقف المجموعة عن الإعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أوالمضمحلة بقائمة الدخل ويتم قيدها فى سجلات هامشية خارج القوائم المالية، على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلى:-

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للانشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يُتبع الأساس النقدى أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً على القرض ويدرج ضمن الفوائد المجنبة وفقاً لشروط عقد الجدولة لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة. وفى حالة استمرار العميل فى الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذى لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض فى الميزانية قبل الجدولة.

٩- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بايرادات العائد. بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة فيتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي، وتدرج ضمن إيرادات العائد.

١٠- **إيرادات توزيعات الأرباح**

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح على الاستثمارات المالية - بخلاف توزيعات أرباح الشركات التابعة - وذلك عند صدور الحق في تحصيلها.

١١- **اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء**

يتم عرض الأدوات المالية المُباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول مضافة الى أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بالميزانية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء واعادة البيع) مخصوماً من أرصدة أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى بقائمة المركز المالى باعتبارها تمثل إقتراض أو إقراض بضمان الأذون. ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء أو سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه عائد (مدين / دائن) يُستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلى.

١٢- **اضمحلال الأصول المالية**

١٢-١ **الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة**

تقوم المجموعة في نهاية كل سنة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال احد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي او مجموعة من الأصول المالية مضمحلة وينشأ عنها خسائر اضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى بالأصل (حدث الخسارة loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم سداد أصل الدين أو العوائد.
- توقع إفلاس المقترض أو الدخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال فى قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولى بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

وتقوم المجموعة بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهى الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق العملى جرى العرف على أن تكون فترة تأكيد الخسارة سنة واحدة.

لذا تقوم المجموعة أولاً بتقدير ما إذا هناك دليل موضوعي على اضمحلال أى أصل مالي إذا كان منفرداً ذو أهمية نسبية، كما يتم تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي أو فردى للأصول المالية الأخرى التي لا تعد ذو أهمية نسبية منفردة، وفى هذا المجال يُراعى ما يلي:

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أو لم يكن، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع أصول مالية ذات خصائص خطر ائتماني مشابه ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية.

- فى حالة وجود دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى، عندئذ يتم دراسته منفرداً لتقدير الإضمحلال، وإذا نتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة فى خسائر إضمحلال الأصل لا يتم ضم ذلك الأصل إلى مجموعة الأصول المالية التى يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع.
- أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعى على إضمحلال فى قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة ومبوبة كقروض وسلفيات، يتم قياس مخصص خسائر الاضمحلال على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلى الفعال للاصل المالى وهو ذلك المعدل الذى يتم احتسابه فى تاريخ الاعتراف الأولى (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التى لم تتحقق بعد فى الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال بقائمة الدخل.

وعندما يكون القرض ذا معدل عائد متغير، يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي الساري وفقاً للعقد فى تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد تقوم المجموعة بقياس خسائر اضمحلال قيمة أصل مالى مثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة لأداة مالية باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة فيراعى عند أحتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالى أضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات وبعد خصم التكاليف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التى تمثل مؤشراً على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة.

وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الاخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات النقدية التعاقدية لأصول البنك ومقدار الخسائر التاريخية لأصول ذات خصائص خطر ائتمان مشابهة للأصول التى تضمها تلك المجموعة.

ويتم تعديل الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد تلك الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الظروف التي كانت سائدة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويتم تحديث توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية بما يعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وبحيث تتوافق معها من فترة إلى أخرى، وتقوم المجموعة بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أى اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراتها لتلك الخسائر.

٢-١٢ استثمارات مالية متاحة للبيع

تقوم المجموعة في نهاية كل سنة مالية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالى أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية متاحة للبيع. وفى حالة الاستثمارات في أدوات حقوق ملكية والمبوبة كأصول مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

ويعُد الانخفاض كبيراً بالنسبة لأدوات حقوق الملكية إذا بلغ ١٠% من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتداً إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالى متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التى نشأت من الانخفاض فى القيمة العادلة للأصل المالى من حقوق الملكية والإعتراف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الاصل المالى من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقاً ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف به مباشرة ضمن حقوق الملكية. أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع، وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل، يتم رد الاضمحلال أيضاً من خلال قائمة الدخل.

١٣- **الأصول غير الملموسة**

برامج الحاسب الالى

يتم الاعتراف بالتكاليف المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها.

ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالتكاليف المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة والتى من المرجح أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لمدة تزيد عن سنة. ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار الفترة المتوقع الاستفادة منها وذلك من ثلاث إلى خمس سنوات.

١٤- **الأصول الثابتة**

تتمثل بصفة أساسية فى مقار المركز الرئيسى والفروع والمكاتب. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية مخصوماً منها مجمع الإهلاك ومجمع خسائر الاضمحلال – إن وجد. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل إلى المجموعة مرجح الحدوث وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة يعتمد عليها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح ضمن مصروفات التشغيل الأخرى ضمن الربح أو الخسارة خلال الفترة التى تحدث فيها.

لا يتم إهلاك الأراضى بينما يتم حساب إهلاك لتكلفة الأصول الثابتة الأخرى حتى تصل إلى القيمة التخريدية لها وذلك على أساس أعمارها الإنتاجية باستخدام طريقة القسط الثابت. وفيما يلى بيان بالأعمار الإنتاجية المقدرة:

- المبانى	٦٠ سنة
- التجهيزات والإنشاءات	١٠ و ٧ سنوات
- نظم الية متكاملة	٥ سنوات
- ماكينات صرف آلى	٧ سنوات
- وسائل نقل	٥ سنوات
- تجهيزات وتركيبات	٥ سنوات
- أثاث مكتبى وخزائن	٥ سنوات

تبلغ الأعمار الإنتاجية المقدرة للتجهيزات والإنشاءات بالفروع المملوكة ١٠ سنوات وبالفروع المؤجرة ٧ سنوات.

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية المقدرة للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً. ويتم مراجعة الأصول القابلة للإهلاك بغرض تحديد الاضمحلال وذلك عندما تقع أحداث أو تغيرات فى الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية للأصل قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافى القيمة البيعية أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى.

تتحدد ارباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافى القيمة البيعية بالقيمة الدفترية للأصل المستبعد ويعترف بتلك الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى قائمة الدخل.

١٥- **الإيجارات**

يتم المحاسبة عن عقود الإيجار التمويلى طبقاً للقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ للتأجير التمويلى، وذلك اذا كان العقد يمنح للمستأجر الخيار في شراء الأصل في تاريخ محدد وبقيمة محددة، وكانت فترة العقد تمثل ما لا يقل عن ٧٥% من العمر الإنتاجي المتوقع للأصل، أو كانت القيمة الحالية لإجمالي مدفوعات الإيجار تمثل ما لا يقل عن ٩٠% من قيمة الأصل. وتُعد عقود الإيجار الأخرى عقود ايجار تشغيلى.

١٥-١ الإستئجار

بالنسبة لعقود الإيجار التمويلى يُعترف بتكلفة الإيجار، بما في ذلك تكلفة الصيانة للأصول المستأجرة، ضمن المصروفات في قائمة الدخل عن الفترة التي حدثت فيها. وعندما تقرر المجموعة ممارسة خيار شراء الأصول المستأجرة يتم رسملة تكلفة شراء الأصل المستأجر ضمن الأصول الثابتة ويُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتبقي له بذات الطريقة المتبعة للأصول المماثلة.

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي مخصوماً منها أية مسموحات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

١٦- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تضم النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء، وتتضمن النقدية، والأرصدة لدي البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطى الالزامى، والأرصدة لدى البنوك وأذون الخزانة.

١٧- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانونى أو استدلالى حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد المجموعة لتسوية هذه الالتزامات، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام.

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدى الخارج الذى يمكن استخدامه لتسوية هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى ولو كان التدفق النقدى الخارج لبند داخل هذه المجموعة ضئيل الاحتمال.

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات ذات الآجال التى تزيد عن سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام – دون تأثره بمعدل الضرائب السارى – على أن يعكس هذا المعدل القيمة الزمنية للنقود، أما إذا كان أجل السداد سنة فأقل فيعترف بالإلتزام بالقيمة الإسمية المقدر سدادها ما لم تكن القيمة الزمنية للنقود مؤثرة فيعترف بالالتزام بالقيمة الحالية.

١٨- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي تصدرها المجموعة ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائها من جهات أخرى، وهى تتطلب من المجموعة أن تقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الطرف المدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين. ويتم تقديم الضمانات المالية لبنوك ومؤسسات مالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء المجموعة.

ويتم الاعتراف الأولي بالضمانات المالية بالقيمة العادلة لتلك العقود في تاريخ منح الضمان مضافاً إليها تكاليف المعاملة المرتبطة بإصدار تلك الضمانات. ويتم القياس اللاحق لالتزام البنك بصفته مصدر الضمانة المالية فى نهاية كل فترة مالية على أساس مبلغ القياس الأولي (مخصوما منه الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان كإيراد في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان)، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية أيهما أكبر. وتتحدد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة. ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في قيمة التزامات الضمانة المالية ضمن بند ايرادات(مصروفات) تشغيل أخرى.

١٩- مزايا العاملين

نظم الاشتراك المحدد

هى لوائح معاشات تقوم المجموعة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة. ولا يكون على المجموعة التزام قانونى أو حكمى لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن تلك المنشأة التى تتسلم الاشتراكات تحتفظ بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم فى الفترات الحالية والسابقة.

تلتزم المجموعة بسداد مساهمات دورية إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية و الى مدير الاستثمار ولا تتحمل المجموعة أي التزامات إضافية بمجرد سداد تلك المساهمات. ويتم تحميل تلك المساهمات الدورية على قائمة الدخل عن الفترة الذي تستحق فيها وتدرج ضمن مزايا العاملين.

حصة العاملين فى الأرباح

تدفع المجموعة نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة للعاملين في الأرباح - ويعترف بحصة العاملين في الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية وكالتزام عندما تعتمد من الجمعية العامة من مساهمي شركات المجموعة، ولا تسجل أية التزامات تتعلق بحصة العاملين في الأرباح غير الموزعة.

٢٠- ضرائب الدخل

تتضمن ضرائب الدخل على ربح أو خسارة الفترة كل من الضريبة الجارية والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضرائب الدخل المتعلقة بالبنود التى تعالج التغيرات فى قيمتها ضمن حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالضريبة المرتبطة بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل الجارية على أساس صافى الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية بالاضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية فى تاريخ اعداد الميزانية.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للمجموعة عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة فى المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذى لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه فى حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك فى حدود ما سبق تخفيضه.

يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان للبنك الحق القانوني فى إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية الجارية وعندما تكون أيضا ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الإدارة الضريبية.

٢١- رأس المال

٢١-١ تكلفة إصدار أسهم رأس المال

يتم عرض تكلفة المعاملة التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو اصدار خيارات (بالصافى بعد خصم الأثر الضريبى) وذلك خصماً من حقوق الملكية.

٢١-٢ توزيعات الأرباح

تُثبت توزيعات الأرباح التى تقرر المجموعة توزيعها خصماً على حقوق الملكية في التاريخ الذي تُقر فيه الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقررتان بموجب النظام الأساسي وقانون الشركات.

٢١- ٣ أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء أسهم رأس مالها يعترف بالأسهم المشتراه كأسهم خزينة وتظهر بتكلفة شرائها مخصوماً من إجمالي حقوق الملكية وذلك حتى يتم إلغاؤها وتسويتها ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع تلك الأسهم أو إعادة إصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة إلي حقوق الملكية. ولا يتم الإعتراف بأى أرباح أو خسائر ناتجة عن الإعدام أو البيع أو إعادة الإصدار فى الأرباح أو الخسائر بل يعترف بها ضمن حقوق الملكية.

٢٢- أنشطة الأمانة

تقوم المجموعة بمزاولة أنشطة امانة يترتب عليها تملك أو إدارة أصول نيابة عن أفراد وامانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ومؤسسات أخرى ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للمجموعة حيث انها لا تمثل أصولاً أو أرباحاً للمجموعة.

٢٣- أرقام المقارنة

يتم إعادة تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في عرض القوائم المالية للسنة الحالية.

٢٤- إدارة رأس المال

تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالاضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالميزانية، فيما يلي:

- الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى.
- حماية قدرة البنك علي الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
- الحفاظ علي قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.

يتم مراجعة كفاية رأس المال طبقا لمقررات بازل ٢ واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى فى جمهورية مصر العربية) بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على اساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم البنك بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حداً أدني لرأس المال المصدر والمدفوع. وقد بلغ رأس المال المدفوع للبنك فى نهاية السنة المالية مبلغ ١.٧٠٠ مليون جنيه.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وإجمالى الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٠%. وقد بلغت تلك النسبة لدى البنك ١٦.٧٣ % فى نهاية ديسمبر ٢٠١٤.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى :

تتكون الشريحة الأولى من جزئين و هما رأس المال الأساسى المستمر (Going Concern Capital – Tier One)
و راس المال الأساسى الأضافى (Additional Going Concern – Tier One)

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند(Gone Concern Capital – Tier Two) ، و يتكون مما يلى :-

١- ٤٥% من قيمة إحتياطى فروق ترجمة العملات الأجنبية الموجبة.
٢- ٤٥% من قيمة الاحتياطى الخاص.
٣- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية (اذا كان موجبا).
٤- ٤٥% من رصيد إحتياطى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
٥- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
٦- ٤٥% من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية فى الشركات التابعة و الشقيقة.
٧- الأدوات المالية المختلطة.
٨- القروض (الودائع) المساندة مع استهلاك ٢٠% من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها.
٩- مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة بما لا يزيد عن ١.٢٥% من إجمالى المخاطر الائتمانية للأصول و الألتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر.

ويتكون مقام معيار كفاية رأس المال من الآتى :

١- مخاطر الائتمان
٢- مخاطر السوق
٣- مخاطر التشغيل

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٥٠% مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل اصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع أخذ الضمانات النقدية فى الاعتبار. ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ.

ويلخص الجدول التالي حساب معيار كفاية رأس المال طبقا لمقررات بازل ٢ فى نهاية الفترة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.

رأس المـال	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
الشريحة الاولى (راس المال الاساسى)		
اسهم راس المال(بالصافى)	١ ٧٠٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠
الاحتياطى العام	٢٤ ١٩٦	٢٤ ١٩٦
الاحتياطى القانونى	١٠٩ ٦٢٨	٨٦ ٠٥٣
احتياطيات اخرى	١ ٦٢٩	١ ٦٢٩
الارباح المحتجزه	٣٠٠ ٩٥٤	٢٩٣ ١٩٢
راس المال الاساسى الاضافى Additional Going Concern	٢٤٤	٢٢٨
اجمالى الاستبعادات من راس المال الاساسى المستمر CommonEquity	(٤١ ٥٤٣)	-
إجمالى راس المال الاساسى	**٢ ٠٩٥ ١٠٨**	**٢ ١٠٥ ٢٩٨**
الشريحه الثانيه		
٤٥٪من قيمه الاحتياطى الخاص	٨٦	٨٦
٤٥٪من الزيادة فى القيمة العادلة عن القيمة الدفترية للاستثمارات المالية - اذا كان موجبا	-	٤،٤٤٣
مخصص خسائر الاضمحلال للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضيه المنتظمه	١٤٥ ٣١٨	١٣٠،٩٤٠
اجمالى الشريحه الثانيه(Gone- Concern Capital)	١٤٥ ٤٠٤	١٣٥،٤٦٩
الاصول والالتزامات العرضيه مرجحه باوزان مخاطر		
الاصول داخل الميزانيه	٨ ٩٣٤ ٠١٥	٧ ٦٧٥ ٢٣٥
التزامات العرضية وارتباطات	٢ ٦٨٩ ٥٧٣	٢ ٧٩٩ ٩٥٢
متطلبات راس المال لمخاطر الطرف المقابل	١ ٨٤٠	١٠ ٢٣٠
متطلبات راس المال لمخاطر التشغيل	١ ٧٦٥ ٦٧٠	١ ٤٥٥ ٤٠٠
متطلبات راس المال لمخاطر السوق	-	-
إجمالى مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل	**١٣ ٣٩١ ٠٩٨**	**١١ ٩٤٠ ٨١٧**
معيار كفاية رأس المال (%)	**١٦,٧٣٪**	**١٨,٧٧٪**

٢٥- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

تقوم المجموعة باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات خلال السنة المالية التالية والتي تقوم بالإفصاح عنها. ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل، بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة، وقد تختلف التقديرات المحاسبية عن النتائج الحقيقية وفيما يلى أهم البنود التى إستخدم فيها المجموعة تقديرات وإفتراضات محاسبية:

أ - خسائر الاضمحلال في القروض والتسهيلات

تراجع المجموعة محفظة القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام حكمها عند تقدير عبء الاضمحلال المحمل على قائمة الدخل، وذلك لتحديد ما إذا كان هناك أية بيانات يمكن الاعتماد عليها تشير إلي وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل التعرف علي الانخفاض علي مستوي القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلي حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للمجموعة، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المجموعة. وعندما يتم جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء علي الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر ائتمانية في وجود أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من اية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء علي الخبرة.

ب - اضمحلال الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تحدد المجموعة اضمحلال الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض هام أو ممتد في قيمتها العادلة عن التكلفة. ويحتاج تحديد ما إذا كان الانخفاض هاما أو ممتدا إلي حكم شخصي. ولاتخاذ هذا الحكم، تقوم المجموعة بتقييم - ضمن عوامل أخرى - التذبذبات (Volatility) المعتادة لسعر السهم. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك اضمحلال عندما يتوافر دليل على وجود تدهور في الحالة المالية للشركة المستثمر فيها أو تدفقاتها النقدية التشغيلية والتمويلية، أو أداء الصناعة أو القطاع أو التغيرات في التكنولوجيا.

كما تحدد المجموعة إضمحلال الأستثمارات فى أدوات الدين المبوبة ضمن الأصول المالية المتاحة للبيع بالاسترشاد بالقيمة العادلة لتلك الأدوات. وعندما يكون هناك إنخفاض فى القيمة العادلة لأدوات الدين المتاحة للبيع ويتوافر دليل موضوعى على ان هذا الانخفاض يمثل إضمحلال فى قيمة أصل مالى أو مجموعة من الأصول المالية المتاحة للبيع يعترف بالإضمحلال فورا ضمن الأرباح أو الخسائر.

وفى حالة ثبوت وجود إضمحلال فى قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع سواء كانت فى صورة أدوات حقوق ملكية أو أدوات دين يتم تحويل مجمع الخسائر المعترف به ضمن حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر حتى ولو لم يتم إستبعاد الأصل من الدفاتر بعد.

وإذا تم إعتبار كل إنخفاض فى القيمة العادلة يمثل إضمحلالاً، فإن البنك سوف يتكبد ارباح (خسائر) إضافية بمقدار (٥٤.٤٥٧) ألف جنيه تمثل تحويل إحتياطى القيمة العادلة السالبة إلى قائمة الدخل.

ج - القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة بأسواق نشطة

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل النماذج) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج قبل استخدامها، وبعد تجربتها وذلك لضمان أن نتائجها تعكس بيانات فعلية وأسعار يمكن مقارنتها بالسوق. تستخدم تلك النماذج البيانات الموثقة فقط كلما كان ذلك عملياً، إلا أن مناطق مثل مخاطر الائتمان (الخاصة بالمجموعة والأطراف المقابلة Counterparty) والتذبذبات (Volatility) والارتباطات (Correlations)، تتطلب من الإدارة استخدام تقديرات. ويمكن أن تؤثر التغييرات في الافتراضات حول تلك العوامل علي القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

د- ضرائب الدخل

نظراً لأن بعض المعاملات والحسابات يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. لذا تقوم المجموعة بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية. وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضريبة والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل بما فيها الضريبة المؤجلة في السنة التي يحدث بها الاختلاف فيها.

- **صافى دخل المتاجرة**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	١١١ ٥٣٥	١٦٤ ٥٤٢
أرباح (خسائر) تقييم مشتقات مالية:		
أرباح تقييم عقود صرف أجله	١٣ ٧٣٠	٤ ١٧٠
(خسائر) أرباح تقييم مبادلة سعر العائد	-	(٣)
أرباح تقييم عقود خيار عملات	-	١ ٤٥٤
أرباح تقييم أصول ماليه بغرض المتاجرة	(١٣٤)	٣٨٧
الإجمالى	**١٢٥ ١٣١**	**١٧٠ ٥٥٠**

- **نصيب السهم الاساسى فى حصة المساهمين من صافى أرباح السنة**

يُحسب نصيب السهم الأساسى فى الربح بقسمة صافى الأرباح الخاصة بمساهمى البنك الأم على المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة خلال السنة.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
صافى أرباح السنة	٤٧١ ٤٦٨	٣٨٨ ١١٩
نصيب العاملين فى قائمة التوزيعات*	(٣٥ ٥١٠)	(٢٧ ٥٠٠)
صافى الربح القابل للتوزيع بعد استبعاد نصيب العاملين	**٤٣٥ ٩٥٨**	**٣٦٠ ٦١٩**
المتوسط المرجح للأسهم العادية المُصدرة	١٧ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠
نصيب السهم الأساسى فى الربح (بالجنيه) بعد استبعاد حصه العاملين	**٢٥,٦٤**	**٢١,٢١**

- **قروض وتسهيلات العملاء**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
أوراق تجارية مخصومة	٩ ٨٩٢	٤٥ ١٢٨
قروض العملاء	٧ ٤٣٨ ٠٢٩	٦ ٨٣١ ٩٣٠
	٧ ٤٤٧ ٩٢١	**٦ ٨٧٧ ٠٥٨**
يخصم : الجزء الغير مستهلك من عمولات اصدار القروض	(٣٦ ٣٥٧)	(٢٦ ٨٧٠)
يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال	(٢٥٢ ٧٠٧)	(٣٧٢ ٦١٨)
الصافى	**٧ ١٥٨ ٨٥٧**	**٦ ٤٧٧ ٥٧٠**

الحركة على مخصص خسائر إضمحلال القروض وتسهيلات العملاء خلال السنة كانت كما يلى:

	السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤		
	محدد	مجموعات متشابهة	الإجمالى
رصيد المخصص فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣	٢٣٣ ٩٠٧	١٣٨ ٧١١	٣٧٢ ٦١٨
عبء الاضمحلال	٣٦ ٦٧٥	٧٩ ٢٠٠	١١٥ ٨٧٥
رد الاضمحلال	(١٢ ٠١٧)	(٦٨ ١٥٣)	(٨٠ ١٧٠)
فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية	١ ٧١٩	٢٧٨	١ ٩٩٧
متحصلات من قروض سبق إعدامها	-	٣ ٠٢٢	٣ ٠٢٢
المستخدم من المخصصات خلال السنة	(١٦٠ ٦٣٥)	-	(١٦٠ ٦٣٥)
رصيد المخصص فى آخر السنة	**٩٩ ٦٤٩**	**١٥٣ ٠٥٨**	**٢٥٢ ٧٠٧**

	السنة المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣		
	محدد	مجموعات متشابهة	الإجمالى
رصيد المخصص فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٢١١ ٧١٥	١١٤ ٦٧٥	٣٢٦ ٣٩٠
عبء الاضمحلال	٣٤ ٩٤٦	٧٢ ٣٥٨	١٠٧ ٣٠٤
رد الاضمحلال	(٨ ٩١٣)	(٥٠ ٩٩٦)	(٥٩ ٩٠٩)
فروق ترجمة أرصدة المخصص بالعملات الأجنبية	٢ ٤٤٩	٢ ٦٧٤	٥ ١٢٣
متحصلات من قروض سبق إعدامها	-	-	-
المستخدم من المخصصات خلال السنة	(٦ ٢٩٠)	-	(٦ ٢٩٠)
رصيد المخصص فى آخر السنة	٢٣٣ ٩٠٧	١٣٨ ٧١١	٣٧٢ ٦١٨

أدوات المشتقات المالية

وفيما يلي القيم العادلة للمشتقات المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤			٣١ ديسمبر ٢٠١٣		
	المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة		المبلغ التعاقدى / الافتراضى	القيمة العادلة	
		الأصول	الالتزامات		الأصول	الالتزامات
(أ) المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة						
مشتقات العملات الأجنبية						
عقود عملة آجلة	٢٩٥ ٥٧٧	١ ٢٠٥	١ ٧٠٨	٤٦١ ١٧٩	٨ ٣٦٦	١ ٤٢١
عقود خيارات العملات (خارج المقصورة)				٢٩٣ ٦٥٦	٢ ٨٥١	٢ ٨٥١
		١ ٢٠٥	١ ٧٠٨		١١ ٢١٧	٤ ٢٧٢
إجمالي أصول / التزامات المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة		١ ٢٠٥	١ ٧٠٨		١١ ٢١٧	٤ ٢٧٢

- أصول مالية بغرض المتاجرة

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
أ) أدوات دين:		
سندات حكوميه	٥ ٥٤٠	٥ ٩٥٧
إجمالي أصول مالية بغرض المتاجرة	٥ ٥٤٠	٥ ٩٥٧

- **استثمارات مالية متاحة للبيع**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
أ) أدوات دين:		
أدوات دين مدرجة فى السوق بالقيمة العادلة	٤ ٤١٧ ٥٦٢	٢ ٨٤٦ ٠٧٩
ب) أدوات حقوق ملكية:		
أدوات حقوق ملكية غير مدرجة فى السوق بالتكلفة	٤ ١٨٥	٤ ١٣٧
إجمالي استثمارات مالية متاحة للبيع	٤ ٤٢١ ٧٤٧	٢ ٨٥٠ ٢١٦

أدوات حقوق الملكية غير المدرجة فى السوق أعلاه تم قياسها بالتكلفة نظرا لعدم وجود معلومات متاحة لقياس القيمة العادلة باستخدام أحد نماذج التقييم التى يمكن الاعتماد عليها، هذا ولايوجد مؤشرات للإضمحلال فى قيمة تلك الأدوات فى نهاية السنة المالية.

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
أرصدة متداولـة	٢٢٧ ٩٧٣	٢٨١ ٥١٠
أرصدة غير متداولة	٤ ١٨٩ ٥٨٩	٢ ٥٦٤ ٥٦٩
	٤ ٤١٧ ٥٦٢	٢ ٨٤٦ ٠٧٩
أدوات دين ذات عائد ثابت	٤ ٤١٧ ٥٦٢	٢ ٨٤٦ ٠٧٩
	٤ ٤١٧ ٥٦٢	٢ ٨٤٦ ٠٧٩

- **أصول أخرى**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
إيرادات مستحقة	١٩١ ٣٣٠	١١٠ ٢٣٠
مصروفات مقدمة	١٠ ٣٥٠	١١ ٣٥٥
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	-	٨٤٢
أصول آلت ملكيتها للبنك وفاء لديون (بعد خصم المخصص)	٤٣٩	٤٣٩
تأمينات وعهد	٢ ٧٢٤	٢ ٧٧٨
أخرى (بعد خصم المخصص)	١٦ ٤٦١	٢٨ ٦٨٠
الإجمالى	٢٢١ ٣٠٤	١٥٤ ٣٢٤

(جميع المبالغ الواردة بالايضاحات بالألف جنيه مصرى إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

- **ودائع العملاء**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
ودائع تحت الطلب	٩ ١٢٥ ٦٨٨	٦ ٨٨٥ ٩٩٢
ودائع لأجل وبإخطار	٦ ٢٨٦ ٦٥٠	٦ ٠٩٨ ٨٤٥
شهادات ايداع وإدخار	٢ ٨٩١ ١٩٤	٢ ٣١٣ ٢٧٢
حسابات توفير	١ ٥٤٠ ١٠٦	١ ٢٨٨ ٢٢٧
ودائع أخرى	١٧٦ ٠٨٣	١٨٤ ٩١٠
الاجمالى	٢٠ ٠١٩ ٧٢١	١٦ ٧٧١ ٢٤٦
ودائع مؤسسات	١١ ٩٠٩ ٣٦٦	٩ ١٥٢ ٥٢٣
ودائع أفراد	٨ ١١٠ ٣٥٥	٧ ٦١٨ ٧٢٣
الاجمالى	٢٠ ٠١٩ ٧٢١	١٦ ٧٧١ ٢٤٦
أرصدة بدون عائد	٤ ٧٣٧ ٠٧٢	٤ ٣٥٧ ١٣٠
أرصدة ذات عائد ثابت	١٥ ٢٨٢ ٦٤٩	١٢ ٤١٤ ١١٦
الاجمالى	٢٠ ٠١٩ ٧٢١	١٦ ٧٧١ ٢٤٦
أرصدة متداولة	١٧ ١٢٨ ٥٢٧	١٤ ٤٥٧ ٩٧٤
أرصدة غير متداولة	٢ ٨٩١ ١٩٤	٢ ٣١٣ ٢٧٢
الاجمالى	٢٠ ٠١٩ ٧٢١	١٦ ٧٧١ ٢٤٦

- **التزامات أخرى**

	٣١ ديسمبر ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٣
عوائد مستحقة	٥٦ ٧٧٥	٥٢ ٧٣٠
إيرادات مقدمة	٤٧	١ ٢٩٦
مصروفات مستحقة	٢١٩ ٢٣٥	١٦٨ ٢٩١
أرصدة دائنة متنوعة	٢١٢ ٤١٣	١٦٠ ٧٨٢
الاجمالى	٤٨٨ ٤٧٠	٣٨٣ ٠٩٩

- **رأس المال**

بلغ رأس المال المصرح به ٢.٥٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ٢.٥٠٠ مليون جنيه مصرى) وبلغ رأس المال المصدر ١.٧٠٠ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٤ (٣١ ديسمبر ٢٠١٣: ١.٧٠٠ مليون جنيه مصرى) مقسم على ١٧ مليون سهم بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه مصرى للسهم الواحد وجميع الأسهم المصدرة مسددة بالكامل.

- **الموقف الضريبى**

الضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تم تسوية نهائية من بداية النشاط حتى عام ٢٠٠٨.
- تم فحص عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ وتم عمل اللجنة الداخلية.(يوجد بعض النقاط اعادة فحص)
- تم فحص عامى ٢٠١١/٢٠١٢ وتم الاعتراض ولم يتم تحديد موعد لمناقشة الاعتراض
- تم تقديم الاقرار الضريبى عن عام ٢٠١٣ و تم السداد و لم نخطر بالفحص.

- **أرقام المقارنه**

تم اعاده تبويب بعض ارقام المقارنه لتتواءم مع تبويب الفترة الحاليه .